تبعه من اجراءات حملت السلطة على التريث قبل تنفيذ قرارها .

كانت محاولة تسجيل « الارض » كحزب سياسي الخطوة الثانية التي تقرر اتخاذها ، بالاضافة الى المذكرة عن اوضاع العرب ، ردا على رفض السلطات منح رخصة باصدار صحيفة . وقد تم ذلك بعد أن اتضح ان مثل هذه الخطوة يسهل العمل السياسي العلني من جهة ويمكن الحزب من التعبير عن وجهة نظره من جهة اخرى ، بين الحين والاخر ــ ان لم يكن بواسطة صحيفة تنطق باسمه فعلى الاقل بواسطة عقد الاجتماعات السياسية واصدار البيانات . ولهذا اعلن في منتصف تموز (يوليو) ١٩٦٤ عن قيام « حركة الارض » التي صاغت ، اول مرة ، اهدافها بصورة واضحة ، واعلمت السلطات رسميا بذلك . وقد جاء في عقد تأسيس الحركة ان اهدافها تنص ، بين ما تنص عليه ، على « ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية باعتبارها وحدة لا تتجزأ ، يتفق مع رغبات الشعب العربي الفلسطيني ، ويتجاوب مع مصالحه وامانيه ، ويعيد اليه كيانه ، ويضمن حقوقه التامة والمشروعة باعتباره صاحب الحق الاول في تقرير مصيره بنفسه ضمن نطاق الاماني العليا للامة العربية». وجاء في بند اخر من الاهداف ان الحركة ستعمل لـ «تأييد حركة التحرر والوحدة والاشتراكية في العالم العربي بكل الطرق المشروعة، واعتبار تلك الحركة قوة مقررة في العالم العربي يجب على اسرائيل ان تنظر اليها نظرة ايجابية». وكان بعض المسؤولين في الحركة قد اوضح رأيه، قبل صياغة هذه الاهداف وبعدها ، اكثر من مرة بشأن ضرورة اقامة حزب عربي والاهداف التي سيعمل من أجلها. فمنصور كردوش، امين سر الحركة، يرى ان هناك ضرورة ماسة الى اقامة حزب عربي للعمل « على تنمية شعور العزة القومية [بين العرب في اسرائيل] ... والاصرار الحازم على حق المساواة الكاملة لكل السكان ... والاعتراف بحق اولئك اللاجئين الفلسطينيين الذين يريدون العودة ... ولكي تنتهج الدولة سياسة حياد ايجابي وتعايش سلمي بين المعسكرين العاملين ... »(١٠٣). كذلك اعلن كردوش ان « الحزب العربي سيتعاون مع الحركات الديمقراطية والتقدمية اليهودية في شؤون المصلحة المشتركة » . بينما أعلن صالح برانسي ، احد قادة الحركة ، « اننا عملنا ... جنبا الى جنب مع سائر القوى التقدمية والديمقراطية لاجل نيل حقوق المواطن العربي ومساواته . وما زلنا نرى ضرورة اسماع العالم صوت جماهيرنا ... ضد الاضطهاد والتمييز والحكم العسكري وسلب الاراضي وهدم البيوت دون ان نتجنى على حق الغير في العيش بسلام »(١٠٥). كذلك أكدت « الارض » ، بصورة خاصة ، ضرورة اقامة دولة عربية فلسطينية ــ ولا شك في أن هذا الموقف كان من الاسباب الرئيسية المباشرة التي دفعت السلطات الى تصفيتها فيما بعد ــ « فالعرب في اسرائيل ، حقا ، ليسوا امة ولكنهم ، قطعا ودون جدل ، جزء من امة كبيرة . فعرب هذا البلد كانوا وسيبقون دائما جزءا من الشعب العربي الفلسطيني الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من العالم العربي ... ولكن حقهم الشرعي في اقامة دولة عربية فلسطينية سلب منهم بالقوة »(١٠٦). فان كان لليهود الحق في اقامة دولة مستقلة ، « فللشعب الفلسطيني ايضا حق في دولة مستقلة ... اننا نعيش ضمن حدود هدنة ... ولا يجب ان نقرر ان كل عربي يعيش في هذه المنطقة هو اسرائيلي ... [ثم] ان ما هو موجود اليوم ليس خط حدود هبط من السماء . ومن الممكن تعديله الى هنا او الى هناك »(١٠٧). واذا ما حدث ذلك واقيمت دولة عربية فلسطينية ، ثم مرت فترة كافية تبرهن اسرائيل خلالها انها تخلت عن أطماعها التوسعية ، فانها « تستطيع ان تعيش عندئذ في سلام كجزء عضوي في الشرق الاوسط ، وكعضو في اتحاد فدرالي بين اسرائيل والشعوب العربية المتحدة »(١٠٨).

ولكن ، على اية حال ، يبدو ان السلطات اعتبرت خطوة « الارض » نحو تسجيل نفسها كحزب سياسي في اسرائيل قمة التحدي لها ، خصوصا وان الضجة حول المذكرة